

**الرحمون: جاء بفضل تضحيات وانتصارات جيشينا وشعبينا على تنظيم داعش الإرهابي
معبر «البوكمال - القائم» يطوي صفحة الفصل بين سورية والعراق**

وكالة «هاوار» الكردية، أن ما يسمى «مجلس رأس العين العسكري» التابع لميليشيا «قوات سوريا الديمقراطية- قسد»، استكمل برققة دوريات لقوات «التحالف الدولي» الذي يقوده الاحتلال الأميركي، المراحل الأخيرة من استلام النقاط الحدودية من ميليشيا «وحدات حماية الشعب والمرأة» الكردية، والإشراف على تدمير التحصينات، وذلك ضمن الدوريات التي يجريها ضمن اتفاق ما تسمى «المنطقة الآمنة».

وأشارت الوكالة إلى أنه للمرة السادسة خرج «مجلس رأس العين العسكري» في دوريات مشتركة مع قوات «التحالف»، ضمن اتفاق «الأمنة»، على الحدود والمتافق عليها بين «قسد» والنظام التركي بوساطة أميركا.

طيب أردوغان وتناول بندًا وحيداً على جدول أعماله وهو موضوع ما تسمى «المنطقة الآمنة» التي تنوى أنقرة إنشاءها شرق الفرات، أنه يجب تطبيق اتفاق «الأمنة» بأسرع وقت ممكن، وزعم المجلس أن تركيا التي تحتل أجزاء من الأراضي السورية، «تحترم سلامة الأراضي السورية ووحدتها السياسية، وتؤيد الحل السياسي على أساس الدستور الجديد لسوريا، وت Pax ذلك مع المجتمع الدولي»!



وزير الداخلية اللواء محمد خالد الرحمن خلال افتتاح معبر «البوكامل - القائم» الحدودي مع العراق أمس (سانا) وترتبط سوريا والعراق ثلاثة معابر هي: معبر «العربيبة - ربيعة»، وهو خاضع لسيطرة مليشيا «قوات سوريا الديمقراطية - قسد» الانفصالية المدعومة من الاحتلال الأميركي، ومعبر «التفنـق - الوليد» المحتل من «التحالف الدولي» بقيادة أميركا، ومعبر «البوكامل - القائم». الانتصار الحدودي مع العراق، زامنه استمرار للمحاولات الأميركيـة عبر أدواتها الانفصالية لتكريـس سياسية الأمر الواقع، حيث ذكرت افتتاح معابر إضافية بين البلدين». من جانبه أكد محافظ دير الزور عبد المجيد الكواكبي، في تصريح للصحفيـن، أن هذا الحدث الكبير يتزامن مع احتفالات محافظة دير الزور بالذكرى السنوية الثانية لتحريرها من إرهاب «داعش» لافتاً إلى أن المحافظة قامت بإنجاز كل الترتيبـات الـلازمـة لافتتاح المعبر، الذي يعد انتصاراً اقتصادـياً، يضاف للانتصارات العسكرية والسياسية التي تحققـها سوريا.

لفائدـة على البلدين». من جانبه أكد العقابـي، أن افتتاح معبر القائم - البوكامل مع الجانب السوري «هو خطوة إيجابـية لها أهمـية كبيرة فيما يتعلق بالتبادل التجاري، وإنعاش المنطقة الاقتصادية، وسيسـهم في توفير فرص عمل لسكان منطقـتي القائم والبوكامل من الجانب السوري»، لافتاً إلى أنه كلـما تحسن الوضع الأمنـي على حدود العـراقـية السورية، سيتم

في إنجاز حدودي مهم، حمل الكثير من المسائل السياسية والاقتصادية، أعيد بشكل رسمي أمس افتتاح معبر «البوكامل» - القائم، أمام حركة عبور الأشخاص والبضائع، بعد إنجاز جميع الترتيبات من الجانبين السوري والعراقي.

المعبر الذي شهد استنطاقه أميركيه إسرائيلية لمنع افتتاحه، عبر تنفيذ سلسلة من الاعتداءات، من خلال «المسيرات» وغیرها، كان «داعش» تسبب باغلاقه لفترة خمس سنوات، إثر احتلاله لتلك المنطقة الحدودية.

افتتاح المعبر جرى بحضور وزير الداخلية اللواء محمد خالد الرحمن، ورئيس هيئة المنافذ الحدودية العراقية ممثل رئيس الوزراء العراقي كاظم العقابي، وشهد لقاء بين الجنود السوريين والعراقيين، الذين بدؤوا بالتقاط الصور التذكارية سوياً.

وزير الداخلية قال: إن افتتاح المعبر جاء «بفضل تضحيات الجيش السوري، والجيش العراقي، وانتصارات شعبينا على المجموعات الإرهابية المسلحة ب مختلف مسمياتها، وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي»، لافتاً حسبما أوردت وكالة «سانا» الرسمية، إلى أن المعبر «سيسهل الحركة التجارية ويزيد التبادل التجاري وانسيابية حركة البضائع والأشخاص والسلع، بما يعكس

وتعديلاته أو إعداد دستور جديد. ولفت بيدرسون إلى أن اتفاق تشكيل اللجنة يستند إلى مبادئ أساسية يجب أن تتضمن احترام سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وقال: «السوريون لا الأجانب هم من سيعد الدستور، والشعب السوري هو من سيوافق عليه، ونحن مجرد ميسر لضمان توافق ومصداقية وشمول العملية، وستقدم المساعدة إن كانت هناك حاجة لها»، مثيرةً في الوقت ذاته إلى أن وجود التنظيمات الإرهابية في إدلب يهدد مناطق أخرى في سورية. المبعوث الأممي أكد، أن «الأمم المتحدة ستنتشر قائمة بأسماء ١٥٠ عضواً، بعد الموافقة رسمياً على جميع المرشحين».

بدوره أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين خلال الجلسة، أن الدول الضامنة للعملية «أستاناً» ستعقد قريباً اجتماعاً على مستوى عال بالعاصمة الكازاخستانية «نور سلطان»، وأكد على «رفض محاولات التدخل في الحوار السوري السوري وفرض وصفات على السوريين، تتعارض مع تقاليدهم الثقافية والدينية والقومية»، مبيناً أن القضاء على تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» الإرهابيين في سورية قد تم، لكن القضاء على الإرهابيين، بما في ذلك البؤر الكبرى كإدلب، يتبعني أن يستمر.

الجعفري لفت إلى أن أحداء مسار الحل السياسي لن يتخلوا عن توظيف أي خيار أو خيال غير علمي لديهم، لعرقلة أعمال لجنة مناقشة الدستور، وهو ما تجلّى بمجرد الإعلان عن تشكيل اللجنة، في الترويج لأكاذيب وافتراطات تلك التي سمعنا عنها قبل يومين والمتعلقة باتهام الحكومة السورية باستخدام مواد كيميائية ضد مواطنها، مؤكداً أن من يسعى إلى عرقلة عمل اللجنة يتحمل مسؤولية أفعاله، وأن التوصل إلى مخرجات جادة للجنة، يستلزم توقف حكومات الدول المعروفة عن ممارساتها العدوانية، وعن فبركة الاتهامات والأكاذيب وكذلك عن محاولة إigham نفسها في شؤون سورية الداخلية.

من جهته جدد المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون، التأكيد على ضرورة احترام سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها، مشدداً على أنه لا حل عسكرياً للأزمة فيها، وأن السوريين هم من سيعدون الدستور. وأوضح بيدرسون خلال جلسة مجلس الأمن، أنه بعد شهر من الآن أي في الثلاثين من الشهر القادم تبدأ لجنة مناقشة الدستور بقيادة مملكة سورية عملها في جنيف بتيسير من الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ ويمكنها أن تستعرض دستور عام ٢٠١٢

اكد مندوب سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري، أن تشكيل لجنة «مناقشة الدستور»، والاتفاق على مرجعيات وأسس عملها بملكية وقيادة سوريا بعيداً عن أي تدخل خارجي، هو نجاح وطني تجاوز المعوقات التي وضعتها الدول المعادية لسوريا.

وقال الجعفري خلال جلسة مجلس الأمن حول سوريا: إن السوريين وحدهم يملكون حق مناقشة دستورهم واعتماده من دون أي تدخل خارجي، مؤكداً أن سوريا تتطلع للعمل مع شركاء وطنيين مخلصين يسعون إلى شراكة حقيقية في بناء مستقبل الدولة السورية، ويلتزمون بمصلحة شعبها العظيم، وبسيادة واستقلال الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، وهي لا تريد شركاء وهميين يسعون إلى فرض أجندات مشغليهم أو شروط خارجية تدخلية، وتبرير أعمال العدوان والاحتلال والإرهاب، تحت أي مسمى كان، كما تنتفع إلى العمل مع شركاء وطنيين حقيقيين يتصدون لسياسات وممارسات حكومات الدول المعروفة، التي تسعى إلى فرض إرادتها على حساب القرار الوطني السوري عبر دعم الإرهاب والمليشيات الانفصالية المسممة «قدس» واستغلال منبر مجلس الأمن

الجعفري: نتطلع للعمل مع وطنيين يسعون إلى شراكة حقيقية «الدستورية» على طاولة مجلس الأمن وبيدرسون: نحن مجرد ميسر

وتعديله أو إعداد دستور جديد. ولفت بيدرسون إلى أن اتفاق تشكيل اللجنة يستند إلى مبادئ أساسية يجب أن تتضمن احترام سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وقال: «السوريون» الأجانب هم من سيعيد الدستور والشعب السوري هو من سيوافون عليه، ونحن مجرد ميسر لضمان توافق ومصداقية وشمول العملية وستقدم المساعدة إن كانت هناك حاجة لها، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن وجود التنظيمات الإرهابية إدلب يهدد مناطق أخرى في سوريا المبيوط الأممي أكد، أن «الأمم المتحدة ستنتشر قائمة بأسماء ٥٠ عضواً، بعد الموافقة رسمياً على جميع المرشحين». بدوره أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين خلال الجلسة، أن الدول الضامنة لعملية «أستانا» ستعقد قريباً اجتماعاً على مستوى عال بالعاصمة الكازاخستانية «نور سلطان»، وأكد على «رفض محاولات التدخل على الحوار السوري السوري وفرض وصفات على السوريين، تتعارض مع تقاليدهم الثقافية والدينية والقومية»، مبيناً أن القضاء على تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة الإرهابيين في سورية قد تم، لكن القضاء على الإرهابيين، بما في ذلك البؤر الكبرى بإدلب، يتبعني أستثمر. للإساءة للدولة السورية وحلفائها. الجعفري لفت إلى أن أعداء مسار الحل السياسي لن يتخلوا عن توظيف أي خيار أو خيال غير علمي لديهم، لعرقلة أعمال لجنة مناقشة الدستور، وهو ما تجلّى ب مجرد الإعلان عن تشكيل اللجنة، في الترويج لأكاذيب وافتراضات كتلك التي سمعنا عنها قبل يومين والمتعلقة باتهام الحكومة السورية باستخدام مواد كيميائية ضد مواطنها، مؤكداً أن من يسعى إلى عرقلة عمل اللجنة يتحمل مسؤولية أفعاله، وأن التوصل إلى مخرجات جادة للجنة، يستلزم توقف حكومات الدول المعروفة عن ممارساتها العدوانية، وعن فبركة الاتهامات والأكاذيب وكذلك عن محاولة إigham نفسها في شؤون سورية الداخلية. من جهةه جدد المبيوط الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون، التأكيد على ضرورة احترام سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها، وهي لا تزيد شركاء وهميين يسعون إلى فرض أجندات مشغليهم أو شروط خارجية تدخلية، وتمرير أعمال العدوان والاحتلال والإرهاب، تحت أي مسمى كان، كما تتعلق إلى العمل مع شركاء وطنيين حقيقيين يتصدرون سياسات وممارسات حكومات الدول المعروفة، التي تسعى إلى فرض إرادتها على حساب القرار الوطني السوري عبر دعم الإرهاب والمليشيات الانفصالية المسمّاة «قسّ» واستغلال منبر مجلس الأمن

الجيش يحذر من استمرار التصعيد ويرد على خروقات إرهابيي «خفض التصعيد»

رئيس الحكومة يوافق على تقسيط ديون الكهرباء لفلاحي الحسكة

وافق رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، على تزويد فرع جامعة الفرات بالحكسة بالكهرباء، وتم الطلب من وزارة الكهرباء تقسيط ديون الفلاحين من أبناء محافظة الحسكة، وتوكيل محافظها إعداد قائمة بطلبات الفلاحين المقرضين مبالغ أكثر من خمسة ملايين ليرة، لعرضها على مجلس الوزراء لمعالجتها.

وأموافقة خميس جاءت خلال لقائه أمس أعضاء مجلس الشعب عن محافظة الحسكة، حيث جرى بحث أهمية الدور التكاملي بين الجهات الحكومية وممثلي الشعب، بالمحافظة لتحسين الواقع الخدمي.

وحسب بيان تلقت «الوطن» نسخة منه، فقد تركزت الطرôوهات خلال اللقاء حول معالجة بعض حالات القروض المتعثرة لدى المصرف الزراعي، وتقسيط ديون الفلاحين المستحقة لوزارة الكهرباء ومعالجة ملف أراضي الدولة المزروعة، وزيادة الشعب الصيفية (سبقة الصنع)، لاستيعاب أكبر عدد من التلاميذ، وتفعيل عيادات الأسنان الجاهرة، وجناح معالجة الأورام في مشفى القامشلي، ودعم مجلس المدينة بالآليات وإعادة تأهيل خط مياه الشرب المغذي لمدينة الحسكة، ومنح قروض في مجال الري الحديث.

الخميس لفت إلى أن الدولة قدمت جميع التسهيلات والمحفزات لاستلام محصول القمح من الفلاحين عبر المراكز المعتمدة.



الجيش العربي السوري يرد على خروقات الإرهابيين في ريف إدلب الجنوبي (عن الانترنت)
إلى ذلك، كشفت مصادر معارضة إلى ذلك، كشفت مصادر معارضة مقربة من ميليشيا ما يسمى «الجيش الوطني»، الذي شكلته تركيا في المناطق التي تحتلها شمال وشمال شرق حلب لـ«الوطن»، أن الجيش التركي لأول مرة بات «يدرس» بالفعل خطة تدخل في إدلب للقضاء على «النصرة»، استجابة لعهود الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لنظريه الروسي فلاديمير بوتين، ونزاولاً عن رغبة الكثير من الميليشيات الموالية والتابعة لأقرءاء، مثل حركة أحرار
الرصاص الحي ضد كل من يقترب من المعبر.
مصادر إعلامية معارضة مقربة من «النصرة» كشفت لـ«الوطن»، أنها ركزت في الأونة الأخيرة، ضمن حملتها لاستقطاب متطوعين شباب إلى صفوها، على مخيمات اللجوء القريبة من الحدود التركية مع إدلب، ولاسيما في بلدتي قاح وأطمة، وأنها ضاعفت الرواتب الشهرية لإغراء المنتسبين الجدد إلى صفوها بعد رفض الشبان الانتحار.
حيطهمها شمال شرق إدلب بمحور السرمانية في مصدر بأن التنظيمات هم «النصرة»، حالوا عشر أمس من دون المدنيين في إدلب لمعبر للوصول إلى المناطق تحت سيطرة الجيش حرر الطريق المؤدية لضيع الحجارة الكبيرة، السيرارات، مع إطلاق

الجيش العربي السوري على
িروقات إرهابي «منطقة خفض
التصعيد» للهدة المعلنة من روسيا
منذ أكثر من شهر، في وقت حذر
صدر ميداني من استمرار نزوح
هابي «جبهة النصرة» والتنظيمات
الإرهابية المرتبطة بها، في تسخين
بيئات القتال دون إدراك عوائق
لتلك.

قال مصدر ميداني في ريف إدلب
الجنوبي لـ«الوطن»: إن الجيش لن
يكتوف الأيدي في ظل تمايزي
هابي الفرع السوري لتنظيم القاعدة
بغيم وغيمهم، وعرضهم لواقع
اقطاع ارتكاز الجيش السوري القريبة
من خطوط التماس، في حين يكتفي هو
لرور على الخروقات وتحييد سلاحه
والتفاهم
اللاذقية
سهل الغ
أووض
الإرهابي
لليوم
تخطي أ
أبو الد
الأمة ا
السور
إلى المع
فيها، لما

قال مصدر ميداني في ريف إدلب
الجنوبي لـ«الوطن»: إن الجيش لن
يكتوف الأيدي في ظل تمايزي
هابي الفرع السوري لتنظيم القاعدة
بغيم وغيمهم، وعرضهم لواقع
اقطاع ارتكاز الجيش السوري القريبة
من خطوط التماس، في حين يكتفي هو
لرور على الخروقات وتحييد سلاحه
والتفاهم
اللاذقية
سهل الغ
أووض
الإرهابي
لليوم
تخطي أ
أبو الد
الأمة ا
السور
إلى المع
فيها، لما

باسم حقوق الإنسان

تیکری میسان

ظل البشر في جميع الأوطان وعلى مر الأزمان، يقطلون على المساواة، ولعل أقدم مثال معروف بهذا الخصوص هو الرقم الأسطواني للإمبراطور الفارسي قورش (القرن الخامس قبل الميلاد)، والذي تزيّن نسخة أصلية منه مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وهو يجسد المساواة بين جميع الأفراد، بغض النظر عن دينهم.

صاغت عصبة الأمم في باريس عام ١٩٤٨ توليفة من التقاليد المت荡عة في هذا المجال، وكان على رأس لجنة التحرير، التي ضمت في عضويتها وفداً سورياً، إلينور روزفلت، زوجة الرئيس الأميركي، وتمضخت عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

نص الإعلان بداية على أن جميع البشر «يولدون أحراً، متساوين في الكرامة والحقوق»، وأنهم مسؤولون ليس فقط عن أنفسهم، بل عن بعضهم البعض (المادة ١). وأكد الإعلان العالمي للمرة الأولى أن حقوق البشر ليست متطابقة في كل بلد فحسب، بل هي متطابقة على الرغم من اختلاف بلدانهم (المادة ٢)، وهو ما رفضت عصبة الأمم تطبيقه، بهدف حماية النظام الاستعماري.

كما نص الإعلان أيضاً، على أن هناك تسلسلاً هرمياً بين هذه الحقوق، أهمها «الحياة والحرية والأمان» (المادة ٣): لأن الأمر ليس مسألة إنشاء «كتلوج» بالتوافق والحسنة والمتناقض، بل تنظيم المجتمع العالمي، ثم تأتي مكافحة العبودية (المادة ٤)، وبعد ذلك تدرج مسألة مكافحة التعذيب (المادة ٥).

هذه المبادئ في غاية الأهمية، لكنها عصية على التطبيق وفق هذا الترتيب، لأنها لا تروق للأوروبيين.

عندما تعرضت سورية لهجوم كاسح من قبل جحافل من الجهاديين المسلمين من الخارج، كان من واجب الرئيس بشار الأسد الدفاع عن هذه المثل العليا لحقوق الإنسان، أولاً وقبل أي شيء آخر: «الحياة والحرية والأمان». وهذا ما فعل.

لذلك كان موقف ألمانيا وبلجيكا والكويت في غاية النفاق في مجلس الأمن، حين وجهوا للرئيس الأسد تهمة الإقدام على «قتل شعبه» في إدلب بذرية محاربة الغزاة، لاسيما أن هذه الدول الثلاث هي من تمول الجهاد في سورية التي أعلنت قيادتها وقف إطلاق النار من جانب واحد في إدلب منذ أكثر من أربعة أسابيع، للسماح للمواطنين السوريين بالفرار من المنطقة التي يحتلها الجهاديون.

وتأسيساً على ما سبق، استذكر الاتحاد الروسي والصين الشعبية بشدة الغطرسة الغربية، التي تقوم على توجيه الاتهام باسم حقوق الإنسان، لمن يدافع فعلياً عن حقوق الإنسان، وبما يؤدي في نهاية

١٥٢ أخري قيد الحل تصفية ٣٦٨ جمعية سكنية معظمها في دمشق

على نسخة منه حول واقع حركة التعاون السكني أن مدفوعات أعضاء جمعيات محافظة حلب كانت الأكبر بلغت ٦٥,٣ مليار ليرة ثم ريف دمشق ٤١,٤ ملياراً وبعدها حمص بـ ٣٧ ملياراً وسجلت مدفوعات أعضائه في باقي المحافظات أرقاماً من ١٤ ملياراً وما دون وصولاً إلى مليار ليرة. وأكد البيان أنه بلغ جموع المشروعات الإنسانية المنفذة من الجمعيات ٢٠٢,٥ مليار ليرة، تم دفع أكثر هذه المبالغ على المشاريع السكنية في حلب بلغت قيمتها ٦٢,٨ مليار ليرة، ثم بدمشق وقيمتها ٥٥,٨ ملياراً.

شف بيان صادر عن الاتحاد العام لتعاون السكني أن مجموع مدفوعات أعضاء في الجمعيات السكنية تابعة له بلغت ١٩٧ مليون ليرة ولا تشمل جمعيات إدلب والبرقة ودير الزور. وبلغ عدد الجمعيات التي تم انتهاء من حلها وتصفيتها ٣٦٨ جلها مشق بواقع ٤٤٥ جمعية، تليها بقها ٨١ جمعية، في حين المقرح حلها تصفيتها ١٥٢ جمعية، منها ٤٣ في دمشق و٤٢ في اللاذقية.

وأوضح البيان الذي حصلت «الوطن»

القادرى من «الشعب»: لا عدد حقيقاً للأسر المدناة وقضية «الرثمة» بالقضاء

على نسخة منه حول واقع حركة التعاون السكني أن مدفوعات أعضاء جمعيات محافظة حلب كانت الأكبر بلغت ٦٥,٣ مليار ليرة ثم ريف دمشق ٤١,٤ ملياراً وبعدها حمص بـ ٣٧ ملياراً وسجلت مدفوعات أعضائه في باقي المحافظات أرقاماً من ١٤ ملياراً وما دون وصولاً إلى مليار ليرة.

وأكيد البيان أنه بلغ جموع المشروعات الإنسانية المنفذة من الجمعيات ٢٠٢,٥ مليار ليرة، تم دفع أكثر هذه المبالغ على المشاريع السكنية في حلب بلغت قيمتها ٦٢,٨ مليار ليرة، ثم بدمشق وقيمتها ٥٥,٨ ملياراً.

شف بيان صادر عن الاتحاد العام لتعاون السكني أن مجموع مدفوعات أعضاء في الجمعيات السكنية تابعة له بلغت ١٩٧ مليون ليرة ولا يشمل جمعيات إدلب والبرقة ودير الزور. وبلغ عدد الجمعيات التي تم انتهاء من حملها وتصفيتها ٣٦٨ جلها مشق باواقع ٤٤٥ جمعية، تليها بقها ٨١ جمعية، في حين المقرح لها تصفيتها ١٥٢ جمعية، منها ٤٣ في دمشق و٤٢ في اللاذقية.

وأوضح البيان الذي حصلت «الوطن»